

دراسة حالة: فرنسا

تاريخ الدستور الفرنسي

شهد التاريخ الدستوري الفرنسي عددًا لا يحصى من التكرار والتغييرات المهمة، الأمر الذي عبر عن العديد من الأنظمة السياسية منذ الثورة الفرنسية - من مجلس الأمة إلى الديكتاتورية الرجعية لنظام فيشي - وهما النوعان المتضادان والأشد تطرفًا بين أنظمة الحكم منذ الثورة الفرنسية.

ويعكس هذا التاريخ عملية مستمرة من المحاولات والأخطاء، والتي قامت في البداية على محض التجربة، ثم تطورت لتستفيد من المعرفة بالنظرية والمنطق، ولتعكس تراث فرنسا وتقاليدنا المختلفة.

••• 1789 - 1848 : من أقصى الطرفين إلى نقيضه

خلال التسعة والخمسين عامًا تلك، كانت أهم النماذج الدستورية/السياسية التي تمت تجربتها هي: نظام مجلس الأمة، والديكتاتورية، والملكية الدستورية، والنظام البرلماني.

وفي النهاية، فإن التقليد الثوري الذي يحتم وجود سلطة تشريعية متينة (حيث يتولى النواب الحكم لأنهم يجسدون ويعبرون عن إرادة الأمة) أدى إلى صعود النظام المغاير تمامًا، ففي عام 1799، قام نظام نابليون بوناپرت بدمج جميع السلطات في سلطة تنفيذية قوية، سألًا من البرلمان أي دور يذكر في حكم البلاد.

ومن المثير للاهتمام، أن الشعب عبّر عن موافقته على ما قام به بوناپرت من دمج للسلطات من خلال عدد من الاستفتاءات. استفزت تجاوزات نابليون نوعًا جديدًا من ردود الأفعال، مما مهد الطريق لعصر النهضة الثاني (1815 - 1830) والذي تميز بوجود حكومة يسيطر عليها البرلمان ونظام حكم يوليوس الملكي (1830 - 1848)، وكان ذلك أول نظام برلماني حقيقي في فرنسا.

الجمهورية الثانية
1852 - 1848

1848
دستور 1848

تم اعتماده في 4 نوفمبر 1848 من قبل الجمعية الوطنية، وهي الهيئة التأسيسية للجمهورية الثانية.

أنشأ مجلسًا تشريعيًا واحدًا، انطلاقًا من الاعتقاد بأن مجلسًا إضافيًا لن تستفيد منه سوى الطبقة الأرستقراطية.

ثاني سلالة بوروبون
1830 - 1815

مئة يوم
1851

أول سلالة بوروبون
1815 - 1814

1814
ميثاق 1814

مُنح من قبل لويس الثامن عشر بعد وقت قصير من استعادته، واعتمد في 4 يونيو، 1814.

طالب مؤتمر فيينا لوييس الثامن عشر، أن يضع دستورًا يتضمن نصوص ما قبل عودته للحكم.

ضمن العديد من الحقوق المعاصرة الممنوحة في معظم البلدان الأخرى لأوروبا الغربية.

جعل الكنيسة الكاثوليكية، الدين الرسمي بنص خاص في الدستور.

أسس مجلسين تشريعيين.

وضع الملك لم يكن مركزيا مثل ما قبل الثورة الفرنسية، ولكن منحه الحق في:

- إعلان الحرب وعقد معاهدات السلام.
- تعيين جميع الوزراء وموظفي الإدارة العامة، والذين كانوا مسؤولين أمامه.
- اقتراح القوانين (منفردًا)، وإرسالها إلى أحد المجالس التشريعية.

ملكية يوليوس
1848 - 1830

1830

ميثاق 1830

تمت مراجعة ميثاق 1814 في 7 أغسطس، 1830، وصدرت ديباجة (التي استندت النظام القديم).

اعتُبر حلاً وسطًا بين الدستوريين والجمهوريين

أقسم لويس فيليب دورليان على التمسك بالميثاق وتوج "ملك الفرنسيين" بدلًا من "ملك فرنسا".

اعتمد يوم 14 أغسطس من عام 1830، وأطلق ملكية يوليوس.

1815

ميثاق 1815

تم توقيعه من قبل نابليون الأول في 22 أبريل 1815، بعد عودته من المنفى في إلبا.

اعتمد باستفتاء في 1 يونيو 1815.

تم معاملته على أنه مجرد استمرار للدساتير السابقة، لذا أخذ شكل قانون تشريعي عادي.

وكان يحمل روحًا ليبرالية جدًا، وأعطى الفرنسيين حقوقًا لم تكن معلومة في السابق، مثل الحق في انتخاب رئيس البلدية في البلديات التي تقل عن 5000.

لم يطبق بالكامل بسبب السقوط السريع لنابليون الأول.

الجمعية الوطنية
1792 - 1789

1791

دستور 1791

ثاني دستور مكتوب لفرنسا، تم اعتماده في 3 سبتمبر 1791.

حدد السيادة للشعب.

أنشأ نظامًا ملكيًا دستوريًا فرنسيًا، ووضع لويس السادس عشر على رأس السلطة التنفيذية ومنحه صلاحيات حق النقض.

كان الغرض من استخدام حق النقض، تحقيق التوازن بين مصالح الشعب، في مقابل المصالح الذاتية المحتملة من قبل واضعي الدستور.

أسس الجمعية الوطنية، وهي عبارة عن مجلس تشريعي.

ألغى العديد من المؤسسات التي كانت ضارة بالحرية والمساواة في الحقوق.

افتقر إلى حقوق النساء في الحريات مثل التعليم، وحرية الكتابة والنشر والعبادة.

أثبت الدستور عدم قابلية التطبيق في عام 1792 عندما استخدم الملك حق الفيتو، وحدث تمرد عليه. وأعلنت بعد ذلك (أول) جمهورية، ودُعي إلى مؤتمر وطني.

مجلس المديرين
1795 - 1799

1795

دستور عام 1795

اعتمد في 22 أغسطس، 1795، أثناء الثورة الفرنسية.

ألغى المؤتمر الوطني، ووضع مجلس المديرين (هيئة من خمسة مدراء تقلدوا السلطة التنفيذية في فرنسا فيما تلا الاتفاقية وحتى 1799).

أنشأ مجلسين تشريعيين.

ظل ساري المفعول حتى انقلاب نابليون بوناپرت في 9 نوفمبر، الذي أنهى فعليًا الثورة الفرنسية، وبدأ عصر نابليون.

1802

دستور عام 1802

اعتمد في 10 مايو 1802.

منح نابليون بوناپرت لقب القنصل الأول مدى الحياة.

أول إمبراطورية
1804 - 1814

1804

دستور عام 1804

أنشأ (أول) إمبراطورية، ونصب نابليون إمبراطور.

قدم العرش ليكون وراثيًا في أسرة بوناپرت.

أصبح بائدًا بعد لويس الثامن عشر وأعيدت سلالة بوروبون.

1789

إعلان حقوق الإنسان والمواطن

وضعت اللامسات الأخيرة من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية في 26 أغسطس 1789.

المفاهيم في الإعلان مستمدة من مبادئ التنوير الفلسفية والسياسية مثل الفردية، وعقد روسو الاجتماعي، ومونتسكيو في الفصل بين السلطات.

أصبح الإعلان فيما بعد ديباجة دستور 1791.

المؤتمر الوطني
1795 - 1790

1793

دستور عام 1793

وضع عن طريق استفتاء شعبي في 24 يونيو 1793، خلال الثورة الفرنسية.

مستوحى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789)، والذي تم إضافته (في نسخة 1793):

- تفوق السيادة الشعبية على السيادة الوطنية.
- الحق في تكوين الجمعيات.
- الحق في العمل والمساعدة العامة.
- الحق في التعليم العام.
- الحق في العصيان.
- إلغاء الرق.
- حق الاقتراع للذكور.

على الرغم من شعبيته الساحقة، إلا أنه تم وضعه جانبًا في اتفاقية 10 أكتوبر 1793، التي أعلنت "الحكومة الثورية" حتى يتحقق سلام المستقبل.

القنصلية
1799 - 1804

1799

دستور عام 1799

اعتمد بعد عقد استفتاء شعبي يوم 24 ديسمبر 1799.

أول دستور مكتوب دون إعلان حقوق.

استخدم لإضفاء الشرعية على موقف نابليون، ومنحه صلاحيات ديكتاتورية.

أنشأ القنصلية (وهي هيئة من ثلاثة قناصل أمسكوا بزمام السلطة التنفيذية، وانتُخبت لمدة 10 سنوات). وكانت معظم السلطات قد صممت خصيصًا ليتقلدها نابليون بوناپرت.

وترسخت السلطة التنفيذية في القناصل الثلاثة.

حكم نابليون كديكتاتور غير رسمي، ليصبح على رأس حكومة جمهورية متحفظة استبدادية أوتوقراطية مركزية، في حين لم يعلن نفسه رئيسًا للدولة.

أسس هيئة تشريعية (تألفت من ثلاثة مجالس).

دراسة حالة: فرنسا

تاريخ الدستور الفرنسي



••• من ١٩٥٨

قام دستور عام ١٩٥٨ بإعادة تقديم نظام الاقتراع العام، وأعطى قوة غير مسبوقه للسلطة التنفيذية. وحصل رئيس الجمهورية على سلطات واسعة، مع السيطرة على الشؤون الداخلية والخارجية.

ومع ذلك، فإن الممارسة المؤسسية اليومية للحكم في ظل النظام الحالي، تعتبر غير متوازنة لصالح الرئيس، حيث تحولت الحكومة والبرلمان إلى مجرد توابع وظيفية للسلطة التنفيذية.

الجمهورية الرابعة
١٩٤٦ - ١٩٨٥

١٩٤٦

القانون الدستوري لعام ١٩٤٦

استقال الجنرال شارل ديغول في يناير عام ١٩٤٦ وحل محله فيليكس جوين.

رُفض الدستور الجديد من خلال استفتاء أجري عليه في ٥ مايو عام ١٩٤٦، بصفة أساسية لتضمنه اقتراحاً لمجلس تشريعي.

أجري استفتاء ثان يوم ١٣ أكتوبر، حيث تم إقراره بنسبة ٥٣٪ (مع وجود امتناع عن التصويت من الناخبين بنسبة ٣١٪)، لتنشأ الجمهورية الرابعة، على أساس نظام برلماني.

ظلت السلطة التنفيذية في يد رئيس المجلس (رئيس الوزراء).

ظل رئيس الجمهورية، الذي تم انتخابه من قبل مجلسي السلطة التشريعية، الملاذ الأخير لحل الصراعات، ولكن من ناحية أخرى كان يلعب أدواراً رمزية إلى حد كبير:

وكان القصد من الدستور ترشيد النظام البرلماني:

- كان الوزراء معرضين للمسائلة أمام الهيئة التشريعية.
- كان الهدف هو التوفيق بين ديمقراطية برلمانية واستقرار وزاري.

عانت الجمهورية الرابعة من قلة الوفاق السياسي، والأداء التنفيذي الضعيف، والتغييرات المتكررة في الحكومة، و٢١ رئيس وزراء تبادلوا السلطة في عقد واحد (١٩٤٧-١٩٥٨)، لتصل إلى نهايتها بعد أزمة الجزائر عام ١٩٥٨.

وكان أن دعا ديغول الأمة إلى تعطيل الحكومة، وإنشاء نظام دستوري جديد، وجاء إلى السلطة في عام ١٩٥٨ بسبب:

- عجز البرلمان عن اختيار حكومة.
- احتجاجات شعبية.
- تصويت البرلمان لإسقاطه وعقد مؤتمر دستوري.

الجمهورية الخامسة

وحتى الوقت الحاضر

١٩٥٨

دستور ١٩٥٨

تم تعيين شارل ديغول رئيساً للحكومة في ١ يونيو ١٩٥٨ بعد أزمة الجزائر، وتمكن من صياغة دستور جديد بقانون دستوري يوم ٣ يونيو.

خول ديغول ليحكم بموجب مرسوم رئاسي لمدة تصل إلى ٦ أشهر، ما عدا بعض المسائل المتعلقة بالحقوق الأساسية للمواطنين.

تمت الموافقة على الدستور في استفتاء ١٩٥٨، والمصادقة عليه ليصبح قانوناً يوم ٤ أكتوبر عام ١٩٥٨، مؤسساً الجمهورية الفرنسية الخامسة، وهو الدستور المعمول به حالياً.

في البداية انتُخب الرئيس من قبل هيئة انتخابية، ولكن في عام ١٩٦٢ اقترح ديغول في استفتاء، أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل المواطنين، ووافق الناخبون على هذا التغيير.

كانت مدة الرئاسة محددة بـ ٧ سنوات، ولكن تم تغييرها في عام ٢٠٠٠ إلى ٥ سنوات.

عملت فرنسا بشكل تقليدي وفقاً للسيادة البرلمانية، مع عدم وجود سلطة منخولة للبت في مدى احترام النظام الأساسي الذي أقره البرلمان للحقوق الدستورية للمواطنين.

يسمح دستور عام ١٩٥٨ فقط لكل من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورؤساء المجالس البرلمانية، بطلب مراجعة الدستور قبل التوقيع على النظام الأساسي. وفي تعديل دستوري في عام ١٩٧٤، اتسع النطاق ليشمل ٦٠ عضواً من الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ.

خلص المجلس الدستوري في عام ١٩٧١ إلى أن النظام الأساسي يجب أن يحترم الحقوق المحددة في إعلان ١٧٨٩ من حقوق الإنسان والمواطن (وديباجة دستور ١٩٤٦).

الجمهورية المؤقتة

١٩٤٥ - ١٩٤٦

١٩٤٥

القانون الدستوري لعام ١٩٤٥

كان للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (GPRF) تأثير تشريعي دائم، لا سيما فيما يتعلق بسن قوانين العمل، ومنح المرأة حق التصويت (لأول مرة في فرنسا).

وقد صدر التشريع بمرسوم من ديغول.

كما اعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، نظام فيشي غير دستوري، واعتبرت جميع القوانين واللوائح والقرارات التي تمت في الفترة بين ١٩٤٠-١٩٤٤ ملغاة وباطلة.

انتهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بوضع دستور جديد بعد إجراء استفتاء في عام ١٩٤٦.

••• ١٨٤٠ - ١٨٧٩: السعي نحو الدمج

من الجمهورية الثانية (١٨٤٨ - ١٨٥٢) إلى الجمهورية الثالثة (١٨٧٠)، تم دمج نظم الحكم المختلفة، للوصول إلى صيغة مجمعة، في محاولة للتعبير عن أفضل جوانب كل من نظامي الحكم الرئاسي والبرلماني.

حاولت الجمهورية الثانية إنشاء سلطة تنفيذية معتدلة وعملية، تسيطر عليها سلطة تشريعية قوية، ولكن استبدال الانتخابات المباشرة بنظام انتخاب الهيئة الانتخابية، والصلة المباشرة بين الرئيس والشعب بسبب إحلال الانتخاب المباشر بدلاً من الانتخاب عن طريق ممثلي البرلمان وإدخال الاقتراع العام، جعل مجلس الأمة لا أهمية له.

وحاولت الإمبراطورية الثانية (١٨٥٢ - ١٨٧٠) معالجة وتصحيح أوجه القصور في الجمهورية الثانية، من خلال التعبير عن النظام البرلماني في دستور ١٨٧٠، الذي وفق بين البرلمان (السلطة التشريعية) والإمبراطور (السلطة التنفيذية).

١٨٥٢

الإمبراطورية الثانية
١٨٧٠ - ١٨٥٢

دستور ١٨٥٢

وضع لويس نابليون نهاية للجمهورية الثانية بانقلاب يوم ٢ ديسمبر ١٨٥١.

تم التصديق على الانقلاب باستفتاء في ٢٢-٢٣ ديسمبر، ١٨٥١، وبعد ذلك تم كتابة دستور جديد، وأصبح أساساً لإنشاء الإمبراطورية الفرنسية الثانية.

صدر في ١٤ يناير ١٨٥٢، من قبل تشارلز لويس، نابليون بونابرت.

تم تعديله من قبل مجلس الشيوخ يوم ٧ نوفمبر ١٨٥٢ للسماح بإعادة لقب إمبراطور، الذي منح لـ لويس نابليون (نابليون الثالث).

أشار مباشرة إلى الثورة الفرنسية، "بالاعتراف، والتأكيد على، وضمان المبادئ المعلنة في عام ١٧٨٩".

منح نابليون الثالث رئاسة البلاد، لمدة ١٠ سنوات، مع سلطة تنفيذية وتشريعية تتركز في يده، وكإمبراطور كان يملك صلاحيات رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، والتشريع.

تم استبدال الدستور بالقوانين الدستورية لعام ١٨٧٥ بعد أن تم خلع نابليون الثالث في عام ١٨٧٠.

••• ١٨٧٩ - ١٩٥٨: موضوع السلطة التنفيذية

- من عام ١٨٧٩، كانت الجمهورية الثالثة قائمة على نظام مجلس الأمة، حيث كان الرئيس مسئولاً رمزياً فقط. ومع ذلك، كانت الحكومات خلال تلك الفترة غالباً مفككة، لا تتمتع بالكفاءة، وضعيفة يحكمها في كثير من الأحيان مجرد مرسوم. وهكذا كانت تتجاوز البرلمان وتنتهك الدستور.

- من عام ١٨٧٩ إلى عام ١٩٥٨، حاولت الحكومات المتعاقبة بناء ديمقراطية تقوم بالتوفيق والتوازن بين الإرادة الشعبية وبين ضرورة وجود سلطة تنفيذية قوية.

- خلال نظام فيشي (١٩٤٠-١٩٤٤)، تم استخدام ضعف البرلمان حينها لاستعادة السلطة التنفيذية القوية، التي كانت أقرب ما تكون إلى الديكتاتورية.

- كرد فعل على تجاوزات نظام فيشي، حاولت الجمهورية الرابعة (١٩٤٤-١٩٤٦) تنشيط سلطات البرلمان، في حين وفرت الاستقرار والقوة للسلطة التنفيذية. ومع ذلك، فشل هذا الجهد، مما أدى إلى الجمهورية الخامسة (١٩٥٠ - الآن).

الجمهورية الثالثة
١٨٧٠ - ١٩٤٠

١٨٧٥

القوانين الدستورية لعام ١٨٧٥

صدرت مجموعة من القوانين في فرنسا من قبل الجمعية الوطنية التي أسست الجمهورية الثالثة.

كانت المرة الوحيدة التي لا يتم فيها تحديد أو تنظيم جمهورية فرنسية بدستور صريح.

نظام فيشي
١٩٤٥ - ١٩٤٠

١٩٤٠

القوانين الدستورية لعام ١٩٤٠

في ١٠ يوليو عام ١٩٤٠، تم منح المارشال فيليب بيتان، سلطات تشريعية وقضائية وإدارية وتنفيذية ودبلوماسية كاملة، ولقب "رئيس الدولة"، وكذلك الحق في تسمية خليفة له.

كذلك منح بيتان سلطة كتابة دستور جديد.

تم استبدال الشعار الوطني الفرنسي، "حرية، مساواة، إخاء"، بـ(العمل، العائلة، الوطن).

تم النزاع على شرعية التصويت لتمكين بيتان، وذلك من قبل المؤرخين.

انتهى نظام فيشي بتحرير فرنسا وأسس الجنرال شارل ديغول حكومة مؤقتة.